القاضي يدافع عن قراره اعتقال الشهود.. وصدام يشترط خبراء محايدين للاعتراف بتوقيعه

الدجيل: الدفاع يقدم اسماء لاحياء مذكورين في لائحة الاعدام

الرئيس العراقي السابق صدام حسين اثناء جلسة امس (ا ف ب)

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

بدأت امس ببغداد الجلسة (32) لمحاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من اعوانه في احداث قضية الدجيل والتي وقعت عام 1982.

حيث شكك شاهد النفي الأول للمتهم علي دايح علي، الاثنين، أمام المحكمة الجنائية العليا التى تحقق فى قضية الدجيل في لائحة المحكوم عليهم بالاعدام في قضية الدجيل وعددهم (148) شخصا، وقال ان هناك شخصين من اللائحة اعدم احدهما عام 1981 والآخر استشهد نهاية عام 1982.

واوضح شاهد النفي، وهو شقيق المتهم علي دايح، الذي كان يتحدث من خلف ستار، ان «المدعو (نبيل باقر جاسم) ورد اسمه ضمن لائحة (148) واستشهد بعد ستة اشهر من احداث الدجيل عام 1982، فيما اعدم الشخص الثاني وهو (عباس حبيب جعفر) عام 1981 وسلمت جثته لأهله قبل الاحداث».

واشار الشاهد في شهادته الى «ان برزان التكريتي، الاخ غير الشقيق لصدام حسين الرئيس العراقي، قام باطلاق سراح المحتجزين في الفرقة الحزبية».

واضاف «اخبرني بذلك عمي الذي كان من بين المحتجزين».

وقال الشاهد «ان اعدادا كبيرة من الجيش والامن طوقت الدجيل بعد الحادث، كما كانت طائرات تحلق فوق البساتين».

وتابع «الجيش الشعبي قام بمرافقة الجرافات التي كانت تقوم بتجريف الاراضي في الدجيل».

وقال «ان رئيس الجيش الشعبي في ذلك الوقت هو طه ياسين رمضان».

واوضح «ان سائقي الجرافات كانوا من المنطقة الشمالية».

وعن العوائل التي اعتقلت عقب احداث الدجيل قال انهم كانوا من اقرباء تسعة اشخاص كانت عليهم «مؤشرات» منذ عام 1981.

واوضح «في عام 1981 تم اتهام تسعة اشخاص من حزب الدعوة بتهم، (لم يحددها)، وتم تشخيص عوائلهم واقاربهم، وعليه تم اعتقالهم بعد احداث الدجيل».

سجال بين صدام وبندر والقاضي

بعدها شهدت جلسة المحاكمة سجالا بين القاضي رؤوف رشيد عبدالرحمن رئيس المحكمة وعواد البندر، رئيس محكمة الثورة حول وثائق قال عنها البندر انها «مزورة» طرحت امام المحكمة من قبل الادعاء العام.

وبدأ السجال عندما احتج البندر على قول القاضي «ان البندر وموكله لم يطعنا بالوثائق التي قدمت للمحكمة والتي حملت توقيع البندر واشارت الى اعدام (148) شخصا من ابناء الدجيل».

عندئذ قال البندر «انا في البدء لم اطعن لانني تصورت ان هذه الوثائق حقيقية، لكن الآن، بعدما اتضح انها غير حقيقية، وان اشخاصا وردت اسماؤهم ضمن لائحة المعدومين ما زالوا احياء، فانني اطعن بتوقيعي».

كان شهود نفي اكدوا خلال الجلسة السابقة ان اشخاصا وردت اسماؤهم ضمن لائحة المعدومين لا زالوا احياء يرزقون خارج وداخل القطر.

وطالب البندر باحضار «اضبارة» قضية الدجيل الاصلية التي تحتوي على افادات المعدومين قائلا «ان اخفاء الاضبارة هو دليل للنيل مني، لان الاضبارة تحمل قرار الحكم بخط اليد وعليها توقيع رئيس المحكمة، لذا يجب على المحكمة ان تخاطب الجهة التي هي جزء من حزب الدعوة وتطلب منها احضار الاضبارة».

عندها ثار القاضي رؤوف قائلا «ان المحكمة لا تخاطب اي جهة غير رسمية، وانها تخاطب الحكومة فقط، وعلى موكلك بذل جهده لاحضار اضبارة المحكمة».

ورد البندر قائلا «ان رئيس الوزراء الآن من حزب الدعوة، فلماذا لا تخاطبون الحكومة التي يمثلها رئيس الوزراء ليحضر الاضبارة؟».

هنا اشتد غضب القاضي، وقال «لا تدخلونا بالاحزاب، انتم في كل مرة تحاولون جرنا الى مسألة الاحزاب، عليكم اثبات صحة ادعاءاتكم بزيف الوثائق، ولا تشغلوا انفسكم بالتشكيك بشرعية المحكمة».

وقال البندر «ان الامريكان عندما احتلوا العراق وضعوا ايديهم على كل الوثائق التي تخص الدولة».

وقال القاضي «انا هنا لأحكم بالعدل، وحسب قناعتي، وسأعمل على اطالة صبري، ولن احكم على (148) شخصا في ساعة كما فعلت انت».

ورد البندر قائلا «لم احكم عليهم في ساعة، بل استغرق الحكم 16 يوما وفقا للقانون».

وقال المتهم البندر للقاضي «انا امانة في عنقك».

بعدها قال القاضي خلال جلسة المحكمة «ان المحكمة ستمهلكم اسبوعا فقط لاحضار شهود النفي، لان عدم احضارهم يعد تعطيلا لعمل المحكمة».

وتابع القاضي «في حال انقضاء مدة الاسبوع ولم يحضر الشهود، ستعتبر المحكمة ان هذا تجاوز منكم لاحضارهم».

وسأل الرئيس العراقي صدام حسين القاضي الكردي قائلا «هل احضار شهود النفي من مسؤولية المحكمة ام من مسؤولية الدفاع؟».

ورد القاضي قائلا «كان على هيئة الدفاع ان تقدم اسماء الشهود قبل 15 يوما من بدء الاستماع الى شهود النفي، الا ان موكليكم اخلوا بذلك».

اعتقال الشهود

من جانبه قال المحامي خميس العبيدي، احد اعضاء هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين، خلال الجلسة «ان اثنين من شهود النفي اللذين ادليا بشهادتيهما الجلسة الماضية تم اعتقالهما بطريقة غير قانونية في المنطقة الخضراء حيث تم ضربهما اثناء الاعتقال وتم كذلك الاعتداء على احد المحامين اثناء محاولته تصوير الاعتقال».

ورد القاضي رؤوف قائلا «انا امرت باعتقالهما نظرا لانهما ادليا بشهادة زور امام المحكمة». متسائلا «هل تريد مني ان انتظر الى ان يعودا الى تكريت (محل سكناهم) لارسل اليهما من يلقي القبض عليهما حتى تكون العملية قانونية؟».

وزاد «انا احلتهما ضمن قرار القاء القبض الى قاضي التحقيق لكي يحقق معهما في قضية شهادة الزور امام المحكمة».

وكان اثنان من شهود النفي قد قالا خلال افادتهما في الجلسات الماضية انهما شاهدا المدعي العام جعفر الموسوي في الحفل الذي اقيم في بلدة الدجيل عام 2004 في مركز شباب الدجيل.

واضاف القاضي «اما فيما يخص الاعتداء على احد المحامين، الم يكن المحامي يعلم انه لا يجوز تصوير عملية القاء القبض؟».

ورد المحامي العبيدي قائلا «لو كانت عملية القاء القبض قانونية لما حاول تصويرها».

كما طالب المحامي العبيدي بايقاف سير قضية الدجيل.

وقال القاضي رؤوف رشيد «ان عبارة ايقاف سير جلسات قضية الدجيل عبارة يكررها الدفاع في كل جلسة حتى بلغ عددها لحد الان (50) مرة، الا تكفوا عن ذلك؟».

قائمة المحكومين

بعدها قدم وكيل الدفاع خميس العبيدي الاثنين خلال جلسة محاكمة الرئيس السابق صدام حسين وسبعة من مساعديه في قضية الدجيل قائمة باسماء اشخاص احياء تضمنتهم لائحة الاعدام التي تضمنت (148) شخصا من ابناء الدجيل.

وقال العبيدي «ان قسما من هذه القائمة استشهد في حرب العراق وايران عام 1982 او اعدم بتهم قتل قبل عام 1981، اي قبل احداث محاولة اغتيال صدام حسين في الدجيل عام 1982».

واضاف «ان قسما آخر من القائمة موجود الآن في الولايات المتحدة الامريكية، وهناك قسم آخر يعمل في العراق».

وطلب القاضي رؤوف رشيد عبدالرحمن رئيس المحكمة من المحامي العبيدي ان يحضر وثائق رسمية تثبت ذلك، وخاطبه قائلا «عليك احضار ما يثبت ذلك من الوثائق، وليس فقط لائحة باسماء وعناوين».

من جهته، قال الرئيس صدام حسين خلال الجلسة «انني لم اوافق على تقرير اللجنة التي دققت التواقيع، لانني سبق وان قلت (عندما تعرض الوثائق التي تحمل توقيعي على لجنة دولية محايدة وتقر هذه اللجنة ان هذا التوقيع هو لصدام حسين، فانني حينها سأتحمل المسؤولية)».

وتابع «ان هذا يعتبر طعنا ضمنيا بصحة الوثائق».

وخاطب صدام حسين من دون ان يأخذ الاذن من القاضي قائلا «ايها القاضي، اسمح لي ان اتصل بهيئة الدفاع لكي اكلفهم بان يأتوا لي بنموذج مشابه تماما لتوقيعك حتى تصدق ان كل شيء جائز، وانه من السهولة تزوير التواقيع».

اضاف «من المهم للمحكمة ان تحسم القضية، لكن ليس على حساب الحق، وطبقا لهذا يجب ان تفسح المحكمة المجال لاناس يستطيعون مساعدة المحكمة في الوصول الى الحق».

وعلق القاضي رؤوف رشيد قائلا «ان المحكمة ستقوم بالمزيد من التدقيق للوصول الى الحق».

وكان قاضي المحكمة الجنائية العليا قد اعلن تأجيل جلسات المحكمة الى 12 حزيران/ يونيو الجاري.

وسط شكوك في قدرة القوات العراقية على بسط الأمن

خطة امنية جديدة تنذر بمعارك دامية في بغداد وديالى والانبار

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

ستنفذ حكومة نوري المالكي خلال الاسبوع الحالي خطة أمنية جديدة في بغداد مع توقعات بامتدادها الى مدينتي ديالى والانبار ما دفع مئات العائلات من المدينتين إلى الاستعداد للنزوح منها مع نهاية امتحانات الطلبة، ويشير نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن العراقي سلام الزوبعي ان الخطة الجديدة التي تتضمن خطة لحفظ امن العاصمة بغداد ستكون جاهزة للتنفيذ خلال ثمان واربعين ساعة.

وقد وصفها بانها الاكبر من نوعها فيما ستكون على أربعة محاور وتتمثل «في جمع المعلومات الاستخباراتية والمخابراتية عن المجاميع المسلحة الموزعة في مناطق بغداد عن طريق مد شبكات استخباراتية داخل وخارج المناطق السكانية، وتخصيص هواتف وبريد الكتروني ساخن للتبليغ عن اية حادثة والانقضاض على من ينفذها بأسرع وقت، والتنسيق مع القوات المتعددة الجنسية لتخصيص طائرات هيليكوبتر لملاحقة الإرهابيين بأسرع وقت، فضلا عن تنفيذ حملات مداهمة لبعض المناطق ولكن من دون تنفيذ اعتقالات عشوائية».

وأضاف «ان من محاور الخطة الاخرى الانقضاض على اوكار الإرهابيين في المناطق التي تتواجد فيها عناصرهم، مشيراً الى ان هنالك عشرات الآلاف من رجال الأمن العراقيين سيشاركون بتنفيذ الخطة التي ستكون من اضخم الخطط التي ستنفذ لحماية الأمن في بغداد».

وكانت وسائل إعلامية عراقية قد أكدت انه ستكون هناك فترات لقطع الاتصالات الهاتفية والنقالة لانجاح الخطة خلال الأيام القادمة.

وفيما دعا رئيس الوقف السني عبد الغفور السامرائي الى ضرورة إعادة النظر بتشكيلات الشرطة العراقية لعدم وجود كفاءات فيها، قال عضو مجلس النواب حسن السنيد عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد «ان مجلس النواب سيقدم مشروعا يسمى مجلس الخدمة يدخل ضمن فقرات الدستور العراقي مهمته متابعة الموظفين المعينين بعد التاسع من شهر نيسان (ابريل) عام 2003 وبذلك سيكون هناك فحص دقيق لكل العناصر المنضوية تحت أجهزة الجيش والشرطة والدوائر الاخرى».

من جانبه قال علي الأديب القيادي في حزب الدعوة ان القوات الحكومية الرسمية سواء التابعة لوزارة الداخلية او الدفاع غير مؤهلة وغير مندفعة لمواجهة هجمات الجماعات المسلحة، وتابع في تصريح لشبكة (الملف نت) ان هناك شباباً نذر نفسه لمواجهة المسلحين والارهابيين، وحين سأله «الملف نت» عما اذا كان يقصد بذلك الميليشيات التي يدعو المالكي الى حلها، رد بالقول «انهم مناضلون قارعوا النظام الصدامي واذاقوه الويل.. فلماذا لا تتم الاستفادة من خبراتهم في حرب المدن».

وبحسب مصادر وثيقة الصلة بالملف الأمني فان الأيام القليلة المقبلة ستشهد عملية الشروع بتنفيذ خطتين امنيتين في محافظتي الانبار وديالى، في وقت ينتظر وصول 1500 جندي أمريكي الى محافظة الانبار من الكويت في غضون اليومين المقبلين بعد استدعائهم على عجل لاكمال الاستعدادات لهذا الهجوم.

وبالرغم من اقتراب الحشد العسكري من الاكتمال يشكك مراقبون سياسيون وعسكريون عراقيون في حماس الجيش والشرطة لانجاز مهمة الخطة الأمنية وتطهير الانبار من العناصر والجماعات المسلحة.

«كانت معارضة قوية للحرب في العراق.. وضحوا بها عندما رفضوا التحدث الي خاطفيها»

عائلة الناشطة البريطانية مارغريت حسن تحمل بلير مسؤولية مقتلها في العراق

لندن ـ «القدس العربي»:

اتهمت عائلة الناشطة العراقية من اصل بريطاني مارغريت حسن حكومة رئيس الوزراء توني بلير باعدام حسن وذلك من خلال رفض الحكومة التعامل مع الخاطفين او التحدث اليهم. وقال اخوة حسن ان الخاطفين حاولوا الاتصال اكثر من مرة مع زوجها تحسين حسن حيث طلبوا التحدث الى السفارة البريطانية في بغداد. وفي بيان صدر نيابة عن عائلتها، اخيها وشقيقاتها، ديدري، كاثرين، جيرالدين، ومايكل فيتزومونيس جاء فيه ان السفارة اخبرت تحسين حسن قائلة انها لن تتصل بالخاطفين.

وقالت عائلتها في البيان «نحن نعتقد أن رفض الحكومة البريطانية لفتح حوار مع الخاطفين كلف أختنا حياتها». وبعد اقل من شهر من اختطافها، قتلت الناشطة المولودة في دبلن وعاشت في العراق لاكثر من ثلاثين عاما. واضاف البيان ان «مارغريت كانت معارضة قوية للحرب على العراق وتمت التضحية بها على مذبح رغبات وسياسات توني بلير وجورج بوش». وتحدثت العائلة بعد ان بدأت امس محاكمة ثلاثة يشتبه بتورطهم في الاختطاف، القى الجيش الامريكي القبض عليهم.

وقالت العائلة انها رجت وزير الخارجية البريطاني السابق جاك ستر، وخليفته مارغريت بيكيت من اجل ترتيب مقابلة المتهمين مع العسكريين البريطانيين، ومع ذلك رفض طلبهم، حيث تعتبر المحاولة الاخيرة من اجل العثور على رفات الناشطة. وتعتقد العائلة ان الوقت حان لمعرفة البريطانيين والايرلنديين بما حدث لمارغريت التي كانت مواطنة بريطانية قبل ان تتزوج من العراقي تحسين حسن.

واكدت وزارة الخارجية ان شخصا اتصل بزوجها وقدم نفسه على انه يمثل الخاطفين، ولكن الخارجية اكدت انه لم يكن بمقدورها التأكد من صحة مكالمة الشخص. وكان شريط فيديو قد اظهر حسن باكية وتدعو بلير لسحب القوات البريطانية من العراق.

واكدت الخارجية انها ستتابع باهتمام محاكمة الثلاثة.

وقالت صحيفة «التايمز» ان تحسين حسن عندما اتصل به الخاطفون كتب التعليمات التي طلب منه تمريرها للسفارة البريطانية وفيها دعوة للاتصال بالخاطفين مباشرة ان ارادت السفارة اطلاق سراح مارغريت سالمة. ويقول حسن ان السفارة رفضت الاتصال وعوضا عن ذلك طلبت منه الاتصال بهم وطلب اثبات يدل على انهم الخاطفون للناشطة البالغة من العمر في حينه 59 عاما.

وعندما طلب من السفارة ارسال خبير في التفاوض مع الخاطفين لكي يقوم بالاتصال من بيته الا انها ردت ان الوضع خطير ولا يحتمل ارسال شخص. وعبرت العائلة عن مخاوفها من تردي حالة زوجها تحسين الذي يرفض مغادرة العراق الا بعد العثور على رفاتها، وقالت انه يعاني من كآبة ووحدة قاتلة.

وانتقدت الحكومة البريطانية الحكومة الايرلندية بعدم اخبارها عن موعد محاكمة الثلاثة، وقام وزير الخارجية ديرموت اهيرن بتعيين محامين لتمثيل الحكومة في المحكمة.

ويعتقد المحققون ان الجهة التي خطفت مارغريت حسن كانت مسؤولة ايضا عن خطف المهندس البريطاني كين بيغلي، والناشط نورمان كيمبر. وكانت مارغريت حسن قد انشأت في العراق منظمة دولية اغاثية لمساعدة العراقيين الذين تضرروا بفعل الحصار الدولي الذي استمر لاكثر من عشرة اعوام «كير انترناشونال».

هيئة علماء المسلمين ترفض المشاركة في مؤتمر المصالحة وتدعو لعقده خارج العراق

■ بغداد ـ «القدس العربي»: دعت هيئة علماء المسلمين امس الى عقد مؤتمر المصالحة القادم والذي ترعاه جامعة الدول العربية خارج العراق من اجل ضمان ابتعاد المؤتمر عن «تأثيرات قوى الاحتلال».

وقالت الهيئة في بيان لها امس حصلت «القدس العربي» على نسخة منه انها استلمت دعوة من الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى للمشاركة في مؤتمر الوفاق العراقي الذي كان مقررا عقده في بغداد في الثاني والعشرين من الشهر الجاري وانها اوضحت موقفها من الدعوة برسالة وجهها الامين العام للهيئة حارث الضاري الى امين عام الجامعة العربية.

وعقد المؤتمر الاول في القاهرة برعاية الجامعة العربية في تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي واتفقت الاطراف المشاركة بان يصار الى عقد المؤتمر الثاني في بغداد.

واوضح البيان ان الهيئة ومن اجل ضمان «نجاح المبادرة... فان ثمة امور وفي تقديرنا لا بد من اعتمادها سلفا حتى يمكننا المشاركة في هذا المؤتمر».

وافردت الهيئة في بيانها ست نقاط طالبت الجامعة باعتمادها وقالت عنها الهيئة انها ضرورية لانجاح مبادرة الجامعة العربية «من اجل مصلحة العراق والعراقيين وعدم استغلالها من قبل اصحاب المآرب الضيقة للحصول على مكاسب تصب في مصالحهم الخاصة».

وقالت الهيئة انها تطالب بعقد «المؤتمر خارج العراق لابعاده عن تاثيرات قوى الاحتلال وغيرها ولعدم توفر الظروف الامنية المناسبة للمشاركين فيه».

وطالبت الهيئة بضرورة تنفيذ توصيات مؤتمر المصالحة الاول الذي عقد في القاهرة «وفي مقدمتها الاعتراف بحق الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال والمطالبة بجدولة انسحاب قواته». وطالب البيان بتنفيذ «ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة... والايقاف الفوري للمداهمات والاعتقالات واطلاق سراح الاسرى والمعتقلين... وتشكيل لجنة باشراف الامم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم التي تعرض لها المعتقلون والسجناء».

ودعت الهيئة الى ان «لا يعد هذا المؤتمر جزءا من العملية السياسية الجارية في العراق ولا يتخذ سبيلا لاضفاء الشرعية عليها».

المنظمة العربية لحقوق الانسان بالاردن تدين جرائم الحرب ضد المدنيين بالعراق

■ عمان ـ «القدس العربي»: اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن والتي يترأسها المحامي هاني الدحلة بيانا امس حول ما ترتكبه القوات الامريكية المحتلة بالعراق من جرائم بحق المدنيين بمن فيهم الاطفال والنساء والشيوخ داخل بيوتهم وبدون مبرر.

وجاء في البيان ان المنظمة تابعت ايضا ما تفعله قوات الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة من اعمال قتل وجرح ضد المدنيين العزل ووصفته بانه حرب تستوجب العقاب.

واضافت المنظمة «اما العدوان الاخير على لبنان فانه يعتبر استمرارا للممارسات العدوانية التي تقوم بها، وان المنظمة وهي تستنكر هذه الممارسات والجرائم تطالب الامم المتحدة والمنظمات الدولية بادانة هذه الاعمال المخالفة للشريعة الانسانية» كما دعت المنظمة لوضع حد لذلك لتعارضه مع مبادىء حقوق الانسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

اكثر من 100 مواطن تركي قتلوا و24 فقدوا في العراق منذ بدء الحرب

■ انقرة ـ اف ب: قال وزير الخارجية التركي عبد الله غول امس ان اكثر من 100 مواطن تركي قتلوا و24 اخرين لا زالوا في عداد المفقودين في العراق منذ بدء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على ذلك البلد في اذار/مارس 2003.

ونقلت وكالة الاناضول للانباء عن وزير الخارجية قوله ان كافة الضحايا تقريبا كانوا من سائقي الشاحنات الذين قتلوا في هجمات على الطرق او على ايدي خاطفين. وقال الوزير في رد مكتوب على سؤال تقدم به احد نواب المعارضة ان 55 تركيا حرروا من ايدي خاطفيهم بينما لا يزال 24 في عداد المفقودين. وسعى رجال الاعمال الاتراك الى اقامة علاقات تجارية مع العراق، ونتيجة لذلك اصبح المئات من سائقي الشاحنات المحملة بالبضائع الى ذلك البلد المضطرب هدفا للخاطفين والمسلحين.

والسائقون هم عادة من الفقراء المتحدرين من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من تركيا الذين يتحدون الاخطار من اجل كسب لقمة العيش.

لا معلومات عن مصير الدبلوماسيين الروس المخطوفين في بغداد

موسكو ـ يو بي آي: قال الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ميخائيل كامنين امس الاثنين ان لا معلومات بعد عن مصير الدبلوماسيين الروس المخطوفين في بغداد.

ونقلت وكالة ايتار تاس عن كامنين قوله «خاطفو الروس لم يتصلوا بنا حتى الآن. وزارة الخارجية والسفارة الروسية على اتصال دائم مع السلطات العراقية، ومع قيادة قوات التحالف بهدف معرفة مكان الروس وتحريرهم في أسرع وقت ممكن».

وكان مسلحون مجهولون في حي المنصور في بغداد اعترضوا يوم السبت الماضي سيارة كانت تقل خمسة موظفين في السفارة الروسية.

وقتل عامل في السفارة في إطلاق نار، فيما خطف الاربعة الآخرون وهم السكرتير الثالث في السفارة فيودور زايتسيف والموظفون رينات اغليولين واناتولي سميرنوف، واوليغ فيدوسييف، الى مكان مجهول.

ولم تعلن أي منظمة عراقية مسؤوليتها عن عملية الخطف.

طالباني يأمر بتعقب وانزال اشد العقوبة بحق مختطفي موظفي السفارة الروسية

■ بغداد ـ اف ب: اكد الرئيس العراقي جلال طالباني في بيان رئاسي امس اصداره الاوامر لتعقب مختطفي موظفي السفارة الروسية الاربعة الذين اختطفوا السبت في بغداد وانزال اشد العقاب بهم.

ونقل البيان الرئاسي تصريحا للرئيس طالباني جاء فيه «ان الجناة الذين ارتكبوا هذه الجريمة استهدفوا ضيوفا اعزاء يمثلون بلدا صديقا تربطه بالعراق وشائج متينة في مختلف الميادين».

واضاف «ليس بوسع المجرمين التستر بأي براقع سياسية واهية كون روسيا لم تشارك في اي عمل عسكري ولم ترسل قوات الى العراق واتسمت مواقفها بالاتزان والحرص على توثيق العلاقات مع الشعب العراقي».

واكد طالباني «خاطبنا جميع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ كل التدابير اللازمة من اجل تأمين سلامة المختطفين والافراج عنهم وتعقب الجناة من اجل انزال اشد العقاب بهم».

دبلوماسي عربي يستبعد عقد مؤتمر وزراء خارجية دول جوار العراق في طهران

■ عمان ـ يو بي آي: رجح مصدر دبلوماسي عربي في العاصمة الأردنية، عمان، ألا يعقد مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي في العاصمة الإيرانية طهران كما كان مقرراً.

وقال المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته إن مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي لن يعقد في طهران على الأرجح، موضحاً أن السبب في ذلك يعود إلى حرج العديد من الدول المشاركة في المؤتمر في حال عقده بطهران على ضوء الوضع المتوتر بين إيران والولايات المتحدة والدول الغربية على خلفية الملف النووي.

وأشار المصدر الى أن أكثر الدول العربية التي تشعر بالحرج من عقد المؤتمر في طهران هي مصر التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع طهران أصلاً.

وأضاف أن مشاورات تجري حالياً بين الدول المشاركة في المؤتمر لعقده في العاصمة الأذرية، باكو، وذلك على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي سيعقد هناك في 19 من الشهر الحالي.